يجري على غير استحقاق ؟ فيقول المجيب : ليس الامر كذلك ، بل البخت هو قضاء الله وقدره ، ولا شيء اجرى على نظام واحرى بأن يقال باستحقاق من قضاء الله وقدره. وامثال هذه المقدمات تحتاج في تصحيحها الى زمان اطول من الزمان الذي يحتاج في تصحيح المطلوب .

-١١-

— 11 —

[القول في تبكيت الحجة وفي تبكيت الخصم]

فهذه هي الوصايا التي يستعملها المجيب مع السائل قبل انتاج النتيجة . وينبغي ان يقال فيما يفعله معه بعد انتاج النتيجة من تبكيته[١] ، وانتهاره ، وتخسيس القياس الذي الّفه عليه من المقدمات التي تسلّمها منه .

وانما يكون ذلك اذا كانت رداءة القول وفساده انما جاء من قبل السائل لا من قبل المجيب ، وذلك ان العمل المشترك لا يوجد على اقصى كماله الاّ من قبل الشريكين . وانما يكون لهما شيء مشترك اذا كان قصدهما اختيار الحق واستنباطه او حصول الرياضة فقط ، فينبغي للمجيب ان يجيد الجواب اذا كان قصده هذا القصد ، فان الوضيع من الشركاء هو الذي يقصد للعوق[٢] عن العمل المشترك . واما اذا كان قصدهما المجاهدة والمغالبة فليس هنالك شيء مشترك ، وكل واحد منهما يلقى صاحبه بكل ما يمكنه به ان يغلبه من اصناف الاقاويل السوفسطائية وغيرها : اما لأن خصمه يضطره الى ذلك ، واما لأن طلب الغلبة يحمله على ذلك ، وليست هذه طريقة الجدل . 161b...

وقد تلحق الخساسة القياس من اجل النتيجة التي يقصد به تبيينها[٣] ، مثل الاّ[٤] يجد السائل من المشهورات التي يروم ان يبيّن منها ذلك المطلوب الا مشهورات كاذبة . مثال ذلك اذا اراد[٥] ان يبيّن[٦] ان اللذة ليست[٧] بخير فيقول[٨] : اللذة ليست تصيّد المنهمكين فيها اخيارًا ، وكل خير يصيّر مقتنيه خيّرًا ، فينتج من ذلك ان اللذة ليست بخير ؛ وقولنا : كل خير يصيّر مقتنيه خيّرًا كذب ، الاّ انه مشهور . وربما كانت النتيجة كاذبة اذا كان

الوضع الذي تضمن المجيب حفظه صادقًا ، فيضطر ان يتسلم مقدمات كاذبة ، فان الكاذب لا ينتج الا عن الكاذب . واذا كان هذا هكذا ففساد القياس يلحق من ثلاثة وجوه : اما من جهة السائل ، واما من جهة المجيب ، واما من جهة المطلوب ، ولذلك قد يخاطب السائل بأفضل ما يتهيأ له ويكون القول مع[٩] ذلك خسيسًا .

والقياس يلحقه الفساد : اما من قبل صورته ، واما من قبل مادته . والفساد اللاحق له من جهة الصورة ينقسم ثلاثة اقسام : احدها الاّ[١٠] يكون شكله منتجًا اصلاً بل يكون من سالبتين او جزئيتين . والقسم الثاني ان يكون منتجًا لغير المطلوب ، مثل ان تكون الصغرى سالبة كلية في الشكل الاول . والثالث ان يكون منتجًا بالعرض ، مثل ان ينتج نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة او مشهورة من شنيعة . واما الفساد اللاحق من جهة المادة فان يؤلفه[١١] من مقدمات ينقصها شرط واحد او اكثر من شرط واحد من الشروط المشترطة في مقدمات ذلك القياس في تلك الصناعة . واذ كان هذا هكذا فالفساد يلحقه من جهة مادته : اما بأن تكون مقدماته شنيعة ، وربما كانت مع ذلك كاذبة فكانت فاسدة بوجهين ؛ واما ان تكون النتيجة اشهر منها ؛ واما ان تكون مقدماته تحتاج من البيان اكثر مما تحتاج اليه النتيجة ؛ واما ان يكون المطلوب مما يمكن بيانه بمقدمات يسيرة فيستعمل في ذلك مقدمات كثيرة . مثال ذلك ان يبيّن ان ظنًّا افضل من ظن ، وهذا يتأتى بيانه بمقدمات قليلة وبمقدمات كثيرة . اما بمقدمات يسيرة فان يقول : الظن منه صادق وهو الظن الممكن[١٢] الاكثري ، ومنه كاذب وهو الظن الممكن[١٣] الاقلي ، والصادق افضل من الكاذب ، فاذن قد يكون ظن افضل من ظن . وبيانه بمقدمات كثيرة ان يقول : الموجودات بعضها افضل في الوجود من بعض[١٤] اذ كان فيها ما هو دائم الوجود ، وضروري الوجود ، وما ليس بدائم الوجود . والمظنونة منها هي التي ليست هي دائمة الوجود ، والتي ليست هي دائمة الوجود هي افضل مما ليس بموجود اصلاً والظن بما ليس بدائم الوجود قد يكون صادقًا ، وبما[١٥] ليس بموجود يكون غير صادق ، فقد يكون ظن صادق وظن كاذب ؛ والصادق اشد تحقيقًا واصح ، وما هو اشد تحقيقًا واصح فهو افضل ، فاذن قد يكون ظن افضل من ظن. وقد يلحق القياس الفساد ايضًا بأن يؤخذ فيه من المقدمات ما هو سبب للنتيجة وليس بسبب ، وهو يتأتى من قياس الخلف والمستقيم ، وقد فصّل ذلك[١٦] في «كتاب سوفسطيقى» . وكذلك يلحقه الفساد الذي يسمى

-20

5-30